تنمية المصانع الصغيرة مدخل اساس لحل مشكلة البطالة في العراق

د.ثائر العاني

دفعت الايديولوجيات التي اعتنقتها البلدان النامية الى تكثيف الاخذ بنمط الصناعات الكبيرة كثيفة راس المال عند صياغة ستراتيجياتها الصناعية وتقليل الاعتماد على الصناعات الصغيرة كثيفة العمل ، مما ادى الى تفاقم مشكلة البطالة في هذه الدول وزيادة حدتها بحيث وصلت اعداد العاطلين في العالم الى اكثر من ٧٠٠ مليون شخص.

ورغم اهمية الصناعات الصغيرة وانتشارها في دول العالم كافة الا انه لايوجد تعريف محدد لها يمكن من خلاله الاستدلال على هويتها ، وعلى الرغم من ذلك هناك معايير مختلفة لتعريفها اهمها عدد العاملين ، الموجودات ، المبيعات مستوى الاستثمارات ، ولكن اكثر المعايير شيوعاً عدد العاملين.

وهنا يوجد ايضاً اختلاف حول الحد الاعلى والادنى لعدد العاملين فمثلاً في المانيا لايزيد العدد على (٤٩) مشتغلاً وفي انكلترا (٢٠٠) و (٣٠٠) مشتغل في اليابان، وبرغم هذا الاختلاف فان اعداداً كبيرة من الدول تعرفها بانها (المشاريع التي لايتجاوز عدد العاملين فيها على ٢٥٠ مشتغلاً).

ولكن هناك دولاً استقر الرأي فيها على الاخذ بمبدأ حجم الاستثمارات عند تحديد ماهية الصناعات الصغيرة، فعلى سبيل المثال اصبحت المشروعات المتوسطة في الهند تعرف بالمشروعات التي لاتتجاوز تكاليفها الاستثمارية ٧٥٠ الف دولار و ٦٥ الف دولار للمشروعات الصغيرة.

من ناحية ثانية عن ان مصر مثلا تمزج بين عدد العاملين وقيمة الاصول الثابتة حيث تعرف وزارة الصناعة المصرية المشروعات الصغيرة بانها تلك التي لاتزيد اصولها الثابتة على ٥٠٠ الف جنيه مصري ويتراوح عدد العاملين مابين ١٠-١٠٠ شخص.

وتأتي اهمية المشروعات الصغيرة من خلال ماتقدمه من اسهام فاعل في مجال الدخل والاستخدام حيث يشمل هذا القطاع على الورش والمصانع والتجار والخدمات الاخرى، ويتسع ليشمل المنشآت الحديثة جداً ذات التقنية المعاصرة ويمتد ليشمل المنشآت التقليدية التي تنتج بصفة رئيسة للسوق المحلية أو تلك التي تنتج للتصدير وتعد المصانع الصغيرة ايضا مكوناً اساسياً في الحياة الاقتصادية سواء كانت منشآت مستقلة أو نشاطات مقاولي الباطن أو منشآت ليس فقط لعددها وتنوعها ولكن لانتشارها في كل جوانب النشاط الاقتصادي واسهامها في تنمية الاقاليم ولدورها المتكامل في دعم المصانع الكبيرة وبيئة صناعية خصبة وكمصدر للتحديث المطرد للصناعة والتجارة فضلا عن ماتتمتع به هذه المصانع من بساطة الهيكل التنظيمي حيث الادارة المباشرة من قبل صاحب العمل وسرعة اتخاذ القرار والاستجابة لمتغيرات السوق وظروفه سواء من حيث كمية الانتاج أو مواصفاته وعدم الحاجة الى مؤهلات عالية للعمل في هذه المشاريع ومحدودية راس المال المستثمر وبساطة التكنولوجيا المستخدمة.

وفي خضم ما يعانيه العراق من مشاكل اقتصادية اهمها البطالة وضعف القدرة على توليد الدخل والاستخدام تأتي اهمية اعتماد تجارب تنمية المصانع الصغيرة في العالم من خلال الدعم الحكومي لها وتجاوز المعوقات والمشاكل التي تعاني منها سواء من حيث النواحي الادارية أو غياب التنظيمات المسؤولة عن توجيه المستثمرين الصغار للمشروعات الصغيرة أو من حيث الدعم الحكومي فتجارب الدول المتقدمة وجنوب شرق آسيا تشير الى قيام حكومات بالزام المشروعات الكبيرة والمتوسطة ووحدات القطاع العام بتقديم المعلومات الفنية والتكنولوجية والتسويقية اللازمة لانجاح المشروعات الصغيرة، بل ان هذه المشروعات غالباً ماتلتزم باستخدام منتجات المصانع الصغيرة لضمان الجانب التسويقي لها فضلا عن تقديم امتيازات واعفاءات ضريبية من جانب الحكومة وتقديم المعلومات التجارية وتهيئة البنية التحتية اللازمة لها.

وفي اطار ذلك نجد ان المصانع الصغيرة في العراق تحتاج الى دعم مالي وحكومي مستمرين في مختلف اوجه انشطتها الانتاجية والتسويقية لما تحققه من فرص عمل واسعة لحل مشكلة البطالة: اذ يقدم هذا القطاع مساهمة رئيسة في مجالين اساسيين هما: المساهمة في رخاء الاسرة عن طريق الدخل الذي ينشأ عنها، فضلا عن فرص العمل التي يتيحها وهناك مساهمة اخرى غير مباشرة وهي التشجيع في الاعتماد على الذات والمبادرة الفردية والتشجيع على اكتساب المهارات، وعليه نجد من الضروري دعم المواقف والسياسات الرسمية تجاه المشروعات الصغيرة وتشجيعها على المنافسة من حيث الجودة والسعر من خلال مساعدتها في الحصول على مدخلات افضل وتقانة انتاجية متطورة.

ويمكن ان يتم ذلك من خلال انشاء هيئة أو مؤسسة حاضنة للاعمال والمشروعات الصغيرة لتقديم الدعم التقني والتجاري في خدمة متكاملة وتقديم المشورة في التسويق والمحاسبة والمشاكل القانونية وفي إعداد خطط الاعمال التجارية بما يدفع باتجاه تعزيز دور المشروعات الصغيرة في الاقتصاد العراقي.

إستقرار صرف الدينار العراقي يؤدي الى ثبات حركة السوق

بغداد / سناء النقاش

الاستقرار نعمة هكذا قالها احد الباعة في الشورجة وبكل بساطة ولكنه أشر حالة أقتصادية ونظرية تدرس في جميع الكليات والمعاهد الاقتصادية في العالم، والدينار العراقي اليوم مستقر عند حدود صرف مابين ١٤٦٥-١٤٧٥ مقابل الدولار.. عن هذا الاستقرار في سعر الصرف ومايريده المواطنون والعراقيون والاقتصاديون كان لنا عدد من اللقاءات لنتحدث فيها عن الدينار العراقي وأستقراره.

-يقول السيد قاسم عبد الرضا (مدير مصرف متقاعد حالياً) ان أستقرار العملة يساعد على خفض نسبة التضخم وهذا ما تحقق عام ٢٠٠٥ حيث انخفض التضخم بنسبة ٢٥٪ عن عام ٢٠٠٤ بنسبة ٥٠٪ فقد قام البنك المركزي العراقي بتحسين ادارة المعروض النقدي بأستحداث مزيد من الادوات النقدية المنوعة ومن خلال مزاد الدولار.

وفي نشاطات اخرى نأمل لها الاستمرار من اجل صالح المواطن.بعض تجار الشورجة بينوا ان استقرار سعر صرف الدينار يؤدي الى حالة الاستقرار السلعي في السوق.

وعندما سألناهم عن سبب الاستقرار اكد اكثر من واحد منهم بأن البنك المركزي يتمتع حالياً بمرونة ويمنع نقليات الأسعار مع تحديد اسعار الفائدة في السوق فهو الذي يحدد سعر الصرف وليس الحكومة.

فيما أشار عدنان الجبوري (تاجر أقمشة) الى ان استقرار سعر صرف الدينار ادى الى انتعاش اقتصادي وسوف يلمس الجميع ذلك فبرغم العنف والاحداث وعدم أستقرار الوضع الامني الا ان سعر الصرف لم يشهد تقلبات عنيفة كما هو الحال في بلدان العالم حيث تؤدي اشاعة صغيرة الى اضطراب السوق والى ارتفاع كبير في سعر الصرف وصل في بعض الاحيان الى ٣٠٠٠ دينار مقابل الدولار اما الان فحال السوق (ماشي) والحمد لله.

-اما التاجر حسين العاني (تاجر جلود) فقد اكد أن استقرار سوق صرف الدينار ادى الى ثبات المصالح والاعمال في قطاعاتها المختلفة حيث بات الاستقرار واضحاً في المهن خاصة التي تعرضت سابقاً الى تقلبات كبيرة في زمن الحصار والمقاطعة الاقتصادية.

رئيس غرفة تجارة بغداد:

تسهيلات للتجار المتضررين من حريق الشورجة

توقيع اتفاقيات تعاون مشترك مع عدد من دول العالم

بغداد / رياض القره غولي

قال رئيس غرفة تجارة بغداد السيد محمد حسن القزاز ان الهيئة العامة للضرائب تدرس مقترحاً للغرفة باعفاء التجار المتضررين من حريق الشورجة من الضرائب لمدة (٥) سنوات تخفيفاً عن الاضرار التي لحقت بهم ودعماً لهم لمعاودة نشاطهم التجاري.

واضاف ان مصرفي الرافدين والرشيد سيقومان بمنح المتضررين قروضاً بفوائد ميسرة وشروط خاصة، حيث سيتم منحهم تلك القروض بفائدة تبلغ نسبتها ٤,٥٪ ولمدة ثلاث سنوات وبضمانة مقررة.

واوضح ان قيمة القروض تحدد حسب الكفاءة المالية والسمعة التجارية والنشاط التجاري الذي يتصف به التاجر وعلى ضوء مايقدمه من ضمان، تعزيزاً لدور هذه الشريحة في خدمة التنمية الاقتصادية في ظل مسيرة التحول من الاقتصاد الموجه الى الحر.

وذكر ان غرفة تجارة بغداد وبهدف تنشيط حركة التجارة مع دول العالم، وقعت بروتوكولات تعاون مع نظيراتها في المغرب وتونس والاردن وتركيا وروسيا والبوسنة والهرسك وروسيا البيضاء وباكستان..

واشار الى الرغبة في تنشيط حركة التبادل التجاري وتوقيع اتفاقات تعاون مشترك مع غرف التجارة الالمانية وخاصة مع غرفتي تجارة هامبورغ وفرانكفورت مبيناً ان السفارة الالمانية منحت كافة المنظمات العراقية (الفيزا) أوسمة الدخول باستثناء اعضاء غرفة تجارة بغداد معللاً ذلك بتحكم (البعض) بمنح تلك الفيز.

ودعا البنك المركزي الى اعادة النظر بقراره بالسماح للتاجر العراقي باخراج (١٠) آلاف دولار فقط من المنافذ الحدودية في حالة سفره خارج العراق والذي اتخذ كما يبدو للحد من هجرة رؤوس الاموال الى الخارج.

وحول اجراءات غرفة تجارة بغداد في حماية الصناعات الوطنية من خلال تنظيم الاستيراد العشوائي للسلع والبضائع المصنعة من دول الجوار والتي بدأت بمنافسة مثيلاتها العراقية والتوجه الى استيراد المواد الاولية لتلك السلع، قال ان الانفتاح على الاستيرادات بكافة انواعها يأتي من اجل تعويض العراقيين وتلبية احتياجاتهم من السلع والبضائع التي حرموا منها طيلة فترة النظام السابق وسنوات الحصار، فيما أشار نائب رئيس غرفة تجارة بغداد السيد محمود محمد علوش الى ضرورة وضع آليات للحد من ظاهرة التدفق العشوائي للسلع والبضائع المصنعة وضرورة استيراد المواد الاولية الداخلة في الصناعة الوطنية لحمايتها من المنافسة الاجنبية في ظل تلاشي الدعم الحكومي لتلك الصناعات وضرورات اقتصاد السوق، بالأضافة الى أستثمار المبالغ الكبيرة من العملة الاجنبية في التنمية الاقتصادية بدلاً من تحويل المجتمع الى سوق أستهلاكية لترويج السلع والبضائع الاجنبية بمختلف مناشئها، مبيناً ان تلك الخطوات تتطلب اجراءات حاسمة ومشددة لحماية الاقتصاد العراقي وتدعيم أسسه في المرحلة الراهنة.

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٠	١٤٨٠
اليورو	١٨٥٠	١٨٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٢٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٤٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٩٥	٤٠٠
الريال السعودي	٣٨٥	٣٩٠
الليرة السورية	٢٧	٢٨

في الهم الاقتصادي

نمط متقدم في تبرير المخالفات

حسام الساموك

حق الرد مكفول ليس قانونا وحسب، وانما يجدر ان تحميه وترصنه قيمنا الاخلاقية، لكن ماينبغي ان يثير العجب انك حين توجه ملاحظة، أو حتى نقداً محدداً يعاجلك صاحبه باتهامك انك من (يتوسم التجريح والاتهام من غير بينة عن قصد أو عن قلة معرفة عرضاً لأهواء غير منطقية ولاتستند الى تحليل أو مقارنات أو حتى قياس بسيط) جاء ذلك في رسالة الاحتجاج التي بعث بها السيد طه احمد عبد السلام المدير التنفيذي لسوق العراق للاوراق المالية في اعقاب تأثره المفاجئ احتجاجاً على ماكتبناه في العدد ٤٤٤ يوم ٢٠٠٥/٧/٢٣ في عمودنا اليومي (في الهم الاقتصادي) منقلبا من مؤيد متحمس لنهجنا في تأشير حالات الفساد والمخالفات في الانشطة الاقتصادية المتنوعة حتى انه عرض علينا ان يمدنا بمعلومات (خطيرة) عن سرقات وفضائح في احدى الشركات المساهمة على ان لايرد اسمه في تلك القضية محذراً من مغبة استمرارنا في نهجنا، حتى رددت عليه بالقول (لايهمني اذا ماتعرضت حياتي لخطر اذا ماانتهت من اجل قضية نبيلة) لكن الرجل للامانة لم يف بما وعد ولكنه لم يتردد في اطراء نهجنا في الصفحة الاقتصادية التي بدأ يردد انها تشكل (عرضاً لآراء بعيدة كل البعد عن الواقع والحقيقة) فيما اطنب في تبريره لسطوة الوسطاء على السوق التي يقرها القاصي والداني، بل عد موضوع رفع السقف الذي يحدد في كل بورصات العالم بخمسة الى عشرة بالمائة ارتفاعا وانخفاضاً جزءاً من انعدام المعرفة تاركاً الفوضى في اهتزاز الاسعار بما يخدم المضاربين ونهازي الفرص وكأن مايجري في غالبية بورصات العالم المتحضر نمط من اللامعرفة التي يعيب بها الاخرين لكننا على ثقة بأن ماستفز السيد طه احمد عبد السلام ليس إلا ماركزنا فيه على الممارسات اللاقانونية والتي دعونا فيها الاجهزة الرقابية والمعنية ومنها مفوضية النزاهة التي تجاوبت مشكورة في احالة بعض الموضوعات على التحقيق المستعجل ومنها موضوعة مهزلة الانتخابات المصطنعة التي لم يجرؤ أي من المعنيين بها الرد علينا حينما تم تعيين جمع من الاسماء المتفق عليها مسبقاً بما يخدم نهجاً مداناً ليطلب من الناخبين مبايعتهم دون منافسة، فضلاً عن لعبة بيع مليارين ونصف المليار من اسهم شركة بغداد للمشروبات الغازية من قبل المصرف الصناعي وفق آلية مشكوك فيها تم فيها تخفيض السهم عنوة الى مادون سعره ليباع من قبل وسيط اهلي خلافاً للثوابت المعتمدة في بيع اموال الدولة واسهمها عن طريق وسطاء رسميين، هل يجرؤ احد في التطرق الى تلك المخالفات التي يفترض ان تعترض عليها الجهات الرقابية في السوق بل ينبغي ان يتم ايقاف التداول بقرار من ادارة السوق للتحقق من صفقة ضخمة كما يجري في كل اسواق العالم، فضلاً عن مخالفات سبق ان تم تأشيرها في اكثر من مناسبة في عمودنا اليومي والتي كانت كثيراً ماتلقى استحسان غالبية المتعاطين مع السوق ومنهم السيد المدير التنفيذي نفسه ومع كل ذلك، وكما سعى السيد طه للتعريض بنا في رده من دون ان يعالج جوهر الاشكال، نتيح له المجال رحباً لنشر الرد من دون ان نتدخل حتى في تصحيح الاخطاء الاملائية واللغوية والنحوية التي يزخر بها كي لايتهمنا ثانية باننا قد شوهنا (عن قصد) ماافاد به.

ردا على المقال: اللعبة الماكرة وراء انخفاض اسعار الاسهم

سوق العراق للاوراق المالية مؤسسة اقتصادية لاتهدف الربح تأسست في ١٨/ ٢٠٠٤/٤ بموجب القانون المرقم ٧٤ لسنة ٢٠٠٤ ورغم انتقادات السيد الساموك للقانون الذي ساتناول الاجابة عنه في مقام لاحق، الا ان بمجرد ظهور القانون وبتنسيق بين ادارة السوق وهيئة الاوراق المالية تم العمل بجهد كبير على افتتاح السوق في ٢٠٠٤/٦/٢٤ ولايزال يمارس نشاطه الى يومنا هذا.

لم يشر الكاتب ولو في مقالة واحدة الى ان ادارة سوق المال في العراق استطاعت ان تؤسس صرحا اقتصاديا ويبدا العمل بنجاح خلال ٢٦ يوما فقط من تاريخ صدور القانون في الظرف الذي يعيشه العراق، واليكم بعض المعلومات: منذ عام والسوق يعمل واستطاع ان يسجل ٨٥ شركة عراقية مساهمة وان يسجل ما مجموعه ٢٤٥ مليار سهم تبلغ قيمتها السوقية اكثر من (٢٠٠٠) مليار دينار وان يتداول في كل جلسة تداول ما قيمته (٤ الى ٧) مليار دينار وان يتمكن اكثر من (٨٠٠) الف مساهم ومستثمر من مزاولة نشاط بيع وشراء الاسهم في السوق بعد توقف دام ١٥ شهرا بعد سقوط النظام، اقول اما من الانصاف ان يذكر شيء من هذه الارقام وبغض النظر عن النشاط الكبير الذي يبذل والذي لا يتسع مجال الرد هنا لذكره، بودي ان اصحح للقارئ الكريم ومن بعدهم السيد الساموك الاتي:

١-كفاءة ادارة الشركة المساهمة ونتيجة النشاط المتحقق والارباح الموزعة نقدا أو التي توزع بشكل اسهم مجانية وكذلك صيغ المشاركات في زيادة رأس المال والزيادة المتأتية لرأس المال بفعل الاكتتاب، ولا يدري من هو بعيد عن السوق ان هذه الانشطة تمت بنجاح من خلال وجود سوق العراق للاوراق المالية.

٢-سوق العراق هو المكان المعلوم الذي يجري فيه التداول في وقت محدد وفقا لالية تداول معتمدة ومعروفة تعتمد اسلوب المزايدة العلنية المكتوبة ويحضر جلسات التداول عدد من المستثمرين والعدد الاكبر يستخدم وسائل الاتصال في تنفيذ الاوامر بيعا وشراء من مختلف محافظات القطر، فكيف استنتج المقال ان بيع عدد قليل من الاسهم يؤثر بشكل مؤثر ارتفاعا أو انخفاضا على اسعار الاسهم وان الاغلبية تنقاد لتصرفات الوسطاء ان مستثمري السوق ليسو من السذاجة التي يعتقدها السيد الساموك وان حجوما بالمليارات يمكن ان تكون على سبيل اللعبة بل ان اهم عناصر الرقابة تبدأ من المستثمر الذي يرتاد السوق والا فلا معنى لحضوره ومشاركته في لعبة الشتاء والصيف كما جاء في المقال.

٣-يقوم السوق بتقديم المعلومات المطلوبة للمستفيدين من مستثمرين ومساهمين وطلاب علم وهي تناقش في اورقة الدراسات العليا في الجامعات، ومن خلال النشرة اليومية والتقرير الشهري والتقرير السنوي وهي متاحة للجميع، وهناك لوحة للاعلانات وموقع على الانترنيت واعتقد ان السيد الساموك هو احد المستفيدين من نشراتنا اليومية عبر البريد الالكتروني لايماننا بدوره كصحفي يعمل بقلم حر.

٤-من اهم انجازات سوق العراق ترك اسعار الاسهم المتداولة حرة غير مقيدة بنسب محددة الامر الذي لم يسمح بضهور مقهى التداول الذي كان بقرب سوق بغداد المنحل والذي كانت تجري فيه الصفقات قبل تسجيلها في لوحة التدول باسعار مختلفة تماما عن اسعار الاتفاق الخارجية من قبل بعض المستثمرين، ولان مفهوم السوق قائم على المنافسة الحرة ففي كل جلسة يضهر اسعار للافتتاح والاغلاق واعلى سعر وادنى سعر ومعدل سعر ما كانت لتضهر لو عدنا الى اساليب القيود والمنع والاحتكار الذي يستفيد منه نفر بعينه دون العموم ومن المنطقي ايضا وخلال ساعتين ونصف هو زمن جلسة التداول ان تتغير ميول المستثمر وقراراته من خلال المعلومة المتاحة ومن خلال الكميات التي تعرض أو تطلب والتي يشهد السعر تغيرا على اساسها بنسب تختلف حسب كفاءة الشركة ونوع المعلومة، ولااعتقد ان أي اقتصادي سيبرر وقوف المستثمر جامدا عند علمه بان مصرفا قد ابرم اتفاقا للشراكة مع مصرف عربي أو اجنبي ويترك قرار الفرصة المتاحة وقرار الفرصة البديلة وهي من المبادئ البسيطة للاقتصاد.

٥-اما اسلوب الرقابة المتبع في السوق فيبدأ من وجود مدير لقاعة التداول مهمته التأكد من صحة وسلامة العقود المنفذة ومن حقه الغاء أي عقد ينفذ مخالف لتعليمات التداول، يساعده عدد من المراقبين مهمتهم تنسجم مع مهمة مدير القاعة، اضف الى ذلك وجود لجنة لمتابعة ومراقبة حركة الأسعار تضم (٣) من اعضاء مجلس المحافظين، وتمتد اجراءات الرقابة لما بعد الجلسة من خلال لجنة التحقيق التي احالت الى لجنة الانضباط في السوق في الاشهر القليلة الماضية مخالفات (٥) وسطاء في قاعة التداول، اما المخالفات الاخرى التي هي من صلاحيات المدير التنفيذي فانه يتخذ فيها القرار المناسب مباشرة كان اخرها منع احد الوسطاء من التداول لجلستين متتاليتين لوجود ارباك في عمله، فكيف غابت كل هذه الحقائق عن كاتب المقال الذي لا يفتأ يكرر نفسه في كل مقال من خلال تاكيده على امر واحد هو ان اعضاء السوق من الوسطاء فقط وكأنه جرم ارتكبه القانون مابعده جرم.

٦-شهدت اسعار اسهم البورصات في الاردن والكويت ودولة الامارات خلال الشهرين الماضيين انخفاضا اكبر بكثير مما قد حصل في سوق العراق قبل جلستين، وصفها المحللون انها تصحيحية، فهل نحن بعيدون عن أي حركة تصحيحية لاسعار الاسهم؟ ولان الكاتب اغفل عن قصد اسباب انخفاض اسعار الاسهم في السوق رغم انه محدود خلال الجلستين الماضيتين، وهي اسباب جاءت متزامنة مع وجود رغبة لدى المستثمرين في الاكتتاب في اسهم الشركات حديثة التأسيس وهي كثيرة وبرؤوس اموال كبيرة، رغبة منهم في الحصول على سهم جديد قيمته دينار واحد وانهم أي المستثمرين يفعلون ذلك في كل مرة تظهر فيه شركات حديثة التأسيس، السبب المهم الثاني هو تأخر صدور المصادقة على المشاركات في زيادة رأس المال لـ(٦) مصارف عراقية كبيرة نشرت تفاصيلها في اكثر من صحيفة كان الكثير من المستثمرين يتوقعون ارتفاعا لاحقا في الأسعار بسببها اذ كانت ستوفر لهم السيولة المطلوبة من بيع السهم الجديد المجاني، ولو ان السوق شهد ارتفاعا في اسعار الاسهم الى مالانهاية فهل هذا من خصائص السوق الكفوءة؟.

٧-من حق أي مستثمر يتعرض الى نصب أو احتيال ان يتوجه الى قسم الرقابة أو الى مكتب المدير التنفيذي ليقدم شكوى بقضيته.

٨-اخيرا وبعد هذه الاطالة المختصرة اود ان اذكر واتذكر اننا جميعا مدعوون لمؤازرة السوق وهو احد انجح المؤسسات في العراق لتطوير نشاطه وازالة أي اخفاقة تبطئ من مسيرته وبابنا مفتوح لكل مقترح ولكل كشف للابسات اذا ظهرت لاننا في مقر حركة الاستثمار والاموال ولااتوقع ان احدا من المنظرين لايزال يفكر بمبدا التسعيرة الثابتة والنسبة المؤية في الاقتصاد الحر لانك ببساطة ستقتل عنصر المبادرة والمثابرة وستطرد كل المدخرين وكل اصحاب المال لمجرد انك من هواة القيود في سوق من اهم مبادءه حرية حركة رؤوس الاموال.

عذرا للاطالة وستكون لنا اجابات اخرى لموضوعات تحتاج الى التصحيح عن ماورد فيها من ملابسات استنتاجية لم تبنى على اسس تحليلية.

والله الموفق لخدمة عراقنا الحر الجديد

طه احمد عبد السلام
المدير التنفيذي